في ختام مناقشات الشورى لتقرير الرقابة والمحاسبة :

الأعضاء يثنون على توجيهات الرئيس للحكومة بإنفاذ التوصيات والمجلس يشكل لجنة للصياغة

الإشارة إلى عدم تطابق نتائج الأداء الاقتصادي العام وأرقام الحساب الختامي

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشته لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة وتحليل الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2006م، في الجلسة التي عقدها أمس السبت برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني.

وفي الجلسة أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات حول تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، على ضوء التقرير التحليلي المقدم من اللجنة المالية بالمجلس. حيث لاحظ أعضاء المجلس تكراراً لذات الملاحظات المتصلة بالمخالفات التي رصدها تقرير الجهاز، وأكدوا بإزاء ذلك أهمية اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من المخالفات، وإنفاذ الآلية التي أقرها مجلس الشورى للحد من المخالفات التي تتكرر في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ولفتت المناقشات إلى جملة من القضايا المثارة في تقرير الجهاز وبالأخص ما يتعلق منها بعدم تحقيق مبدأ شمولية موازنة الإيرادات العامة وتدني مستوى مصداقيتها، واختلاف البيانات المالية الظاهرة في بعض الحسابات الختامية المقدمة للجهاز من الوحدات المشمولة بالموازنة، وكذا عدم تطابق نتائج الأداء الاقتصادي العام وأرقام الحساب الختامي. ونوهت المناقشات بالتوجيهات السديدة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح للحكومة، والمتصلة بإنفاذ التوصيات التي سبق وأن رفعها مجلس الشورى إلى فخامته فيما يخص السيطرة على مجمل المخالفات التي تترافق مع الأداء المالي للوزارات والوحدات الحكومية.

وأكدت مناقشات أعضاء مجلس الشورى على التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المالية التحليلي التقييمي حول تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والتي أكدت أهمية العمل بتوصيات المجلس في الأعوام السابقة وحصراً توصيات المجلس التي وجه فخامة رئيس الجمهورية الحكومة بالعمل بها وشكلت بشأنها لجنة وزارية.

وتحدث أمام مجلس الشورى من الجانب الحكومي وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي ، ووكيل وزارة الصحة الدكتور محمد أحمد المتوكل ووكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية نصر الحربي.

وقدم وزير الزراعة والري جملة من التوضيحات حول ما ورد في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الوزارة والمشاريع المنفذة في قطاع الزراعة..مؤكداً في هذا الخصوص أهمية زيادة الموازنة المخصصة لقطاع الزراعة بالنظر إلى ما يمثله هذا القطاع من أهمية لجهة التخفيف من الفقر وردم الفجوة الغذائية وتوفير فرص العمل. من جهتهما قدم الأخوان وكيل وزارة الصحة محمد أحمد المتوكل ووكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية نصر الحربي، جملة من التوضيحات بشأن القضايا التي تطرق إليها تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يخص المشاريع الصحية، وعن الإجراءات المتصلة بمسؤولية وزارة المالية لجهة إنفاذ القانون المالي فيما يخص المهلة الممنوحة للوزارة لتقديم الحسابات الختامية، وفيما يخص استمرار الاختلالات وتزايدها في الهيكل العام للموازنة.

وتحدث أمام المجلس أيضاً رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي، والذي تناول من خلال كلمته ثلاث قضايا أساسية تتعلق الأولى بالارتفاع المتزايد في الانفاق العام والجاري، والذي قال إنه يكاد يستحوذ على 99 بالمائة من إجمالي موارد الدولة من الإيرادات النفطية.

أما القضية الثانية والمتعلقة بالإنفاق الرأسمالي والاستثماري فقد أوضح رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أنه رغم التحسن النسبي في قيمة الإنفاق الرأسمالي والبالغة 9 بالمائة العام 2006م، إلا أنها لم تبلغ النسبة المستهدفة في الخطة الخمسية والبالغة 18 بالمائة.

وبشأن القضية الثالثة ذات الصلة بالانخفاض النسبي للإيرادات الضريبية أشار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ثبات نسبة هذه الإيرادات عند 19 بالمائة في العام 2006م، وهي نسبة متواضعة قياساً بالعديد من الدول في الإقليم، مرجعاً ذلك إلى تنامي واتساع ظاهرة الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية.

وفي ختام المناقشات قرر المجلس تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع من كل من رئيس وأعضاء اللجنة المالية بالمجلس وممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور عدنان الجفري ووكلاء وزارتي المالية والتربية والتعليم ووكلاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وعدد من المسؤولي في الجهات ذات العلاقة.

انعقاد جلسة مباحثات رسمية بين مجلسي الشورى اليمني والشيوخ الكندي

رئيس مجلس الشورى : اليمن يفتخر بالمرحلة المتقدمة التي قطعها في إرساء الديمقراطية

رئيس مجلس الشيوخ الكندي يؤكد اهتمام كندا بما تحقق على صعيد التنمية في اليمن

صنعاء / سبأ:

عقدت أمس السبت بمقر مجلس الشورى جلسة مباحثات رسمية بين مجلس الشورى في اليمن ومجلس الشيوخ الكندي برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني ورئيس مجلس الشيوخ الكندي نويل كانسيلا الذي يزور اليمن حالياً على رأس وفد من المجلس.

وفي جلسة المباحثات تحدث رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني، مبدياً ترحيبه الكبير برئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له ، واستعرض الأدوار التي يؤديها مجلس الشورى في إطار مهامه الدستورية وبدوره في إطار رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يتولى رئاستها حالياً وتتخذ من العاصمة صنعاء مقراً لها والتي تضم في عضويتها 22 دولة عربية وإفريقية.

كما أحاط رئيس مجلس الشورى نظيره الكندي بالتطورات الديمقراطية والتنموية التي يشهدها اليمن في هذه المرحلة .. قائلاً إن الدولة بزعامة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حريصة على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة واعتبارها أولوية، وعلى توسيع أفق النشاط الاستثماري ليشمل مختلف المجالات.

وقال رئيس مجلس الشورى إن اليمن يفتخر بالمرحلة المتقدمة التي قطعها على صعيد إرساء النهج الديمقراطي والتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة.. مشيراً إلى أنه وخلال الـ 17 عاماً الماضية شهدت البلاد العديد من دورات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في إطار التزامها بالنهج الديمقراطي التعددي.. لافتاً إلى التطورات الدستورية المرتقبة التي ستعزز من الأداء التشريعي لمجلسي الشورى والنواب في إطار الثنائية البرلمانية.

وقال إن من بين أهداف تلك التعديلات تطوير نظام السلطة المحلية بمنح صلاحيات أكبر للمجالس المحلية في المحافظات وتمكين الناخبين من اختيار رؤساء المجالس المحلية والمحافظين.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن اليمن يقف في الصف الأول في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي حين أشاد بالاستثمار الذي تقوم به شركة كنديان نيكسن في مجال النفط، دعا رئيس مجلس الشورى الشركات الكندية إلى الانخراط في عملية استثمار واسعة متعددة المجالات في ظل الإمكانيات والمزايا العديدة التي يتيحها قانون الاستثمار في اليمن.

وأكد رئيس مجلس الشورى رغبة اليمن في الاستفادة من تكنولوجيا الطاقة النووية في توليد الكهرباء، ونوه في هذا السياق بالتنسيق الذي يتم بين الحكومتين اليمنية والكندية للاستفادة من التكنولوجية الكندية في هذا المجال.

وعبر رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني عن ثقته بالدور الذي يؤديه رئيس مجلس الشيوخ الكندي نويل كانسيلا لفائدة العلاقات بين المجلسين والبلدين وخصوصاً ما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية وفي مقدمتها التمثيل الدبلوماسي الكندي المقيم بصنعاء، وتوقيع بروتوكول للتعاون بين البلدين، وتطوير التعاون التجاري بينهما، وكذا تطوير التعاون الثقافي وعلى الأخص في مجال الابتعاث الدراسي والاستفادة من المعاهد والجامعات الكندية في تأهيل الكادر اليمني، والمساعدة في نقل وإحلال التكنولوجيا في بلادنا، مجدداً في ختام كلمته الترحيب برئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له وتمنياته لهم بإقامة طيبة في اليمن.

من جانبه عبر رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيد نويل كانسيلا عن شكره للأخ رئيس مجلس الشورى، وتقديره لما ورد في كلمته.

وقال: « إن هناك تطور في العلاقات بين المجلسين وتواصل للمحادثات حول الكثير من القضايا التي تهم المجلسين والبلدين».

وأبدى رئيس مجلس الشيوخ الكندي ارتياحاً إزاء ما تم تحقيقه على صعيد التنمية في اليمن، وإزاء الحرص الذي يظهره اليمن باتجاه تأمين تنمية شاملة ومستدامة، وتحقيق التقدم على الصعيد الديمقراطي.

وعبر كانسيلا في كلمته عن اهتمام مجلس الشيوخ الكندي بالتوجه اليمني نحو تحقيق مبدأ الثنائية البرلمانية، مشيراً إلى تجربة بلاده على هذا الصعيد ، وإلى حاجة المجلسين لإجراء المزيد من المحادثات بشأن استعراض تجربتهما وتبادل الخبرات بينهما بما يعزز من مكانة وأهمية الثنائية البرلمانية على المستويين التشريعي والديمقراطي.

وأكد المسؤول البرلماني الكندي حرصه على الإطلاع على المستوى الذي بلغه اليمن على صعيد العناية بحقوق الإنسان والتي قال إن مجالاتها متعددة،وأكد في الوقت نفسه أهمية الدور الذي تؤديه البرلمانات في تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى وجود تعاون فيما بينها تتركز حول ضمان تحقيق السلام البيئية في بلدانها.

وأكد رئيس مجلس الشيوخ الكندي أهمية الخطوات التي قطعها اليمن من أجل الحصول على الطاقة باستخدام التكنولوجيا النووية، لافتاً إلى أهمية اللقاءات التنفيذية التي عقدت بين البلدين على هذا الصعيد.

هذا وقد أعقب جلسة المباحثات تبادل الهدايا التذكارية بين رئيسي مجلسي الشورى والشيوخ.

حضر جلسة المباحثات من جانب مجلس الشورى الإخوة عبد الله صالح البار نائب رئيس المجلس وعلي لطف الثور وحسين ومحمد الطيب وحسين المسوري وسعيد يافعي، والدكتور محمد أفندي أعضاء المجلس والدكتور نجيب عبد الملك سالم أمين عام مجلس الشورى و سفير اليمن لدى كندا الدكتور عبدالله عبدالولي ناشر .

فيما حضرها من جانب مجلس الشيوخ الكندي: جيمس كوان ودونالد أوليفر عضوا المجلس، وباول بليسل أمين عام مجلس الشيوخ والبرلمان الكنديين، ورون ديفيدسون سفير كندا غير المقيم لدى اليمن.

وكان رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني قد عقد لقاء ثنائياً مع نظيره الكندي جرى خلاله تبادل الأحاديث الودية، حيث رحب رئيس مجلس الشورى برئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له.

وعبر عن ارتياحه العميق لهذه الزيارة وللنتائج الطيبة التي ستحققها على صعيد العلاقات بين المجلسين والبلدين.

من جانبه عبر رئيس مجلس الشيوخ الكندي نويل كانسيلا عن شكره لما لقيه من ترحيب وحفاوة استقبال، ولفرصة هذه الزيارة التي أتاحت له والوفد المرافق التعرف على اليمن، وإجراء اللقاءات مع المسؤولين والمعنيين.

إلى ذلك حضر رئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له جانباً من اجتماع مجلس الشورى والمخصص لمناقشة تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة وتحليل الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2006م.

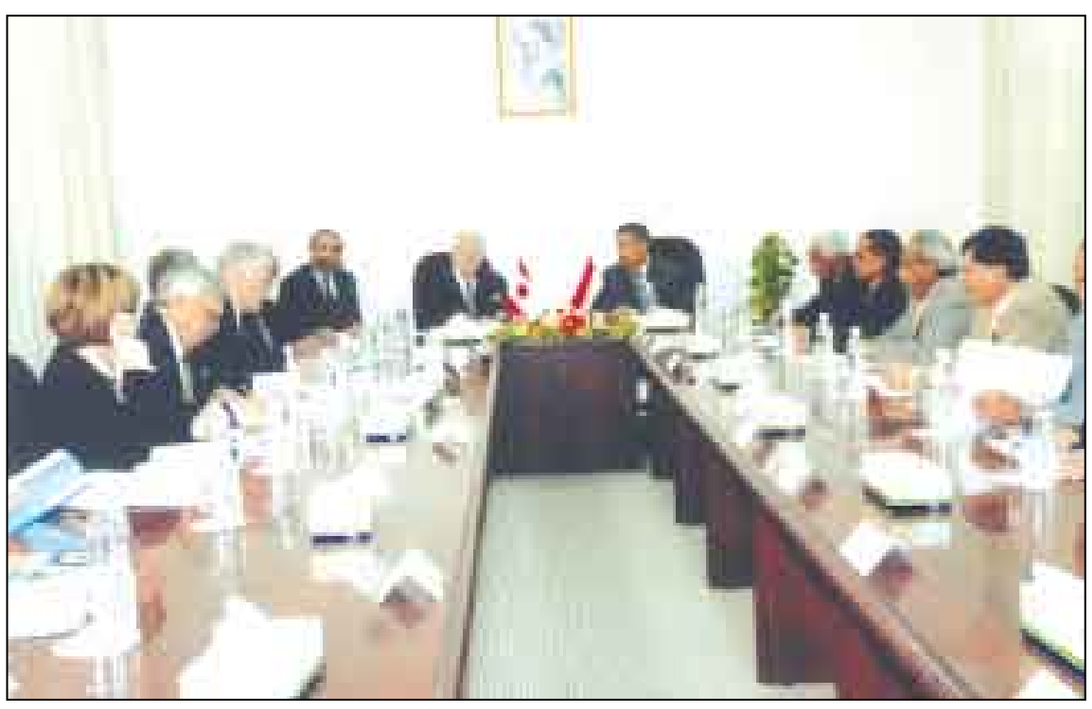

غضون

فيصل الصوفي

خلال الحقبة الثورية التي انعدمت في أجوائها الديمقراطية، وعلت رايات التعصب القبلي أو الايديولوجي وانتكست فيها ثقافة التعدد والقبول بالاختلاف وفهم الآخر، خلال تلك الحقبة شهدت البلاد موجات عنف سياسي وسجلت على الأقل "12" حالة استبعاد وانقلاب واغتيال سياسي عند رأس هرم السلطة، وكانت آخرها وأشدها دموية أحداث 13 يناير 1986م عندما وصلت الأزمة بين أجنحة الحزب الاشتراكي ذروتها ولم تجد متنفسها إلا في مشهد عنف لا سابق له منذ ثورة سبتمبر باستثناء حروب سبتمبر 1972م ومارس1979م وحرب صيف 1994م.. وقد أمسى ذلك تاريخاً وجزءاً من الماضي حقاً، لكن ماتزال هناك حاجة تعنينا من ذلك الماضي، خاصة وأن هناك ضحايا لذلك العنف يدين لهم المتسببون به بالاعتذار.. أما على المستوى الشعبي فإن رغبة الناس في التخلص من أدران الماضي عن طريق إشاعة فضائل التسامح والتصالح فيما بينهم، فهي رغبة تستحق التشجيع والدعم، وسيكون الأمر مثيرا للابتسام لو أن هؤلاء يتيقظون جيداً بحيث لا يسمحون لأحد أن يحول فضائل التسامح والتصالح لديهم إلى منصة تشيد فوقها تأرات وإحساسات مجهدة، فالتسامح والتصالح ينبغي أن يتحول إلى جسور لتدعيم الأخوة والسلم الاجتماعي، وليس وسيلة لإثارة الانقسام والتذكير بأيام داحس والغبراء وإضعاف النسيج الاجتماعي لليمنيين.

عندما دست أحزاب المعارضة أنفها في قضية شعبية تتعلق بالتسامح والتصالح وسعت لاستغلال المناسبة اليوم لخدمة مصالحها السياسية تكون قد تورطت في إضعاف ميول الناس نحو هذه الفضائل، وقد أدرك بعض قادة جمعيات المتقاعدين ذلك وقرروا عدم المشاركة في هذه الفعالية، وهذا موقف يحسب لهم.. وبمقابل خطأ أحزاب المعارضة في التوظيف السياسي لقضية إنسانية وفضيلة اجتماعية كهذه، فإن آخرين لديهم إيمان قوي بنهج التسامح والتصالح ظهروا بمظهر من تملكه الغضب لمجرد أن هناك من يدعون لنفس النهج، صحيح أن بعض أصحاب هذه الدعوة ليسوا أبرياء ولديهم مآرب أخرى، ولكن خوض أصحاب الباطل في "الحق" لايجوز أن يدفعنا إلى تعميم باطلهم على الأكثرية من دعاة «الحق»!.

في تقرير البنك المركزي عن التطورات المصرفية في نوفمبر الماضي

ارتفاع الأصول الخارجية لبلادنا إلى 1719.7 مليار ريال وانخفاض في الصادرات النفطية

صنعاء / عبد الواحد الضراب :

ارتفعت قيمة الأصول الخارجية للجهاز المصرفي لبلادنا في نهاية نوفمبر الماضي إلى(1719.7) مليار ريال بنسبة زيادة بلغت (0.9 %) بالمقارنة مع (1704.5) مليار ريال في نهاية أكتوبر قدره (15.2) مليار ريال بنسبة (0.9 %) وكانت هذه الأصول في نهاية نوفمبر 2006 (1653.1) مليار ريال .

بلغ صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في نهاية نوفمبر2007م (1719.7) مليار ريال مقارنة بـ(1704.5) مليار ريال في نهاية أكتوبر قدره (15.2) مليار ريال بنسبة (0.9 %) وكانت هذه الأصول في نهاية نوفمبر 2006 (1653.1) مليار ريال .

ذكر البنك المركزي اليمني أن العرض النقدي للجهاز المصرفي لبلادنا ارتفع في نهاية نوفمبر 2007 بنسبة 61 % إلى (1485.1) مليار ريال وذلك من (1476.1) مليار ريال في نهاية أكتوبر من العام نفسه في حين كان العرض في نوفمبر 2006 قد بلغ(1297.7) مليار ريال.

وأشار البنك المركزي في تقريره إلى الحديث عن التطورات النقدية والمصرفية لبلادنا لشهر نوفمبر الصادر أمس السبت وحصلت»14أكتوبر» على نسخة منه أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في نهاية نوفمبر2007بلغ (1719.7) مليار ريال مقارنة بـ(1704.5) مليار ريال في نهاية اكتوبر بارتفاع قدره(15.2) مليار ريال بنسبة(0.9 %) وكانت هذه الأصول في نهاية نوفمبر 2006 (1653.1) مليار ريال.

وفيما يخص مجموع ميزانية البنك في نهاية نوفمبر 2007فقد أظهر التقرير ارتفاعا بمقدار(4.2) مليار ريال بما نسبته (0.26 %) ليصل إلى (1606.1) مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته (0.93 %) في الشهر السابق.

وكان مجموع ميزانية البنك في نهاية نوفمبر عام 2006 قد بلغ(1540.6) مليار ريال.

ولفت التقرير إلى أن الأصول الخارجية للبنك قد بلغت في نهاية نوفمبر 2007 (1536.0) مليار ريال بما يعادل (7709.2) مليون دولار تغطي (14.1) شهرا من الواردات مقارنة مع (1534.9) مليار ريال بما يعادل (7707.8) مليار دولار تغطي (14.1) شهرا من الواردات في نهاية الشهر الماضي. بينما كانت هذه الأصول (1490.4) مليار ريال تعادل (7522.5) مليون دولار في نهاية نوفمبر 2007.

من ناحية أخرى أفاد التقرير بأن العملة المصدرة بلغت (405.0) مليار ريال في نهاية شهر نوفمبر2007 مقارنة مع (413.7) مليار ريال في نهاية شهر أكتوبر 2007 بانخفاض قدره (8.7) مليار ريال.

إلى ذلك أظهر التقرير انخفاض حجم الصادرات النفطية(حصة الحكومة اليمنية) خلال الأشهر من يناير – نوفمبر 2007 بإجمالي بلغ (37.38) مليون برميل بقيمة وصلت إلى (2620.78) مليون دولار بالمقارنة مع صادرات الفترة نفسها من عام 2006 التي بلغت (58.76) مليون برميل بقيمة(3736.56) مليون دولار.

وفقا لأرقام التقرير فإن الانخفاض في الكمية بلغ(36.39%) بينما بالقيمة بلغ(29.86 %) حيث كان سعر البرميل في فترة عام 2007 بمعدل بلغ (70.1 دولار) بارتفاع عن الفترة المقابلة التي أحتسب فيها سعر البرميل بمعدل(63.6 دولار).

وجه بإجراء التصاميم لتقاطع طريق حمام علي

محافظ ذمار يفتتح معرض منتجات مركز التدريب النسوي

ذمار/14 أكتوبر:

افتتح الأخ / منصور عبدالجليل محافظ محافظة ذمار يوم أمس معرض المنتجات الأولى للمهارات المتنوعة لمركز التدريب النسوي الذي تنظمه الإدارة العامة لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار فرع محافظة ذمار.

حيث استمع الأخ المحافظ ومعه الأخ عبدالله الميسري الوكيل المساعد للمحافظة خلال تجولهما بأجنحة المعرض من مديرة مركز التدريب النسوي / نبات أحمد الزراري إلى شرح مفصل عن مايحتويه المعرض من منتجات حرفية وأعمال يدوية أظهرت دقة وبراعة في إبراز الموروث التقليدي والشعبي للمنتوجات والمشغولات الصوفية والغزلية.

ووجه المحافظ بدعم مركز التدريب النسوي في المحافظة وتوفير كافة الإمكانيات التسويقية لمخرجاته في السوق المحلية، داعياً المكاتب التنفيذية في المحافظة إلى دعم وتشجيع المركز عبر الزيارات واقتناء مشغولاته اليدوية، معبراً عن سعادته بما شاهده من فنون تشكيلية وحرف يدوية وأزياء شعبية مزجت بين الموروث التقليدي والمنتجات الحديثة، مشيداً في الوقت نفسه بالقدرات العالية والفنية لكافة الدراسات من منتسبات المركز والمشاركات في إعداد وتجهيز المعرض.

هذا ورافق المحافظ خلال افتتاحه المعرض عدد من مدراء المكاتب التنفيذية وقيادات السلطة المحلية ومدراء مكاتب التربية والتعليم في المديريات وممثلي الإدارة العامة لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار.

ومن جانب آخر وجه الأخ / منصور عبدالجليل الجهات المختصة في مكتب الأشغال العامة والطرق وإدارة مرور المحافظة بسرعة النزول الميداني لمعاينة الخط الرئيسي المؤدي إلى منطقة حمام علي والمتفرع من خط صنعاء– تعز، ورفع تقرير يتضمن الدراسة الهندسية المناسبة وبما يتماشى مع قواعد وأنظمة المرور ويؤدي إلى الحد من الكوارث المرورية التي يذهب ضحيتها المئات من المواطنين وينتج عنها خسائر فادحة في الممتلكات الخاصة والعامة.

حقوق الإنسان والتعليم الجامعي في ورشة عمل بصنعاء

صنعاء / محمد جابر صلاح :

ينظم مركز حقوق الإنسان وقياس الرأي بجامعة صنعاء بالتعاون مع المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان ورشة حول « ثقافة حقوق الإنسان والتعليم الجامعي « تستمر لمدة ثلاث أيام (15-17) يناير في كلية الزراعة بجامعة صنعاء.

وأوضح لـ «14أكتوبر» الدكتور بشار عبد الرحمن مطهر نائب رئيس المركز بان الورشة ستناقش القضايا المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ينبغي أن تدرج ضمن المناهج الجامعية في مختلف التخصصات، مشيرا إلى أن الهدف من هذه الورشة هو الخروج بتصور لبرنامج يوضح كيف يمكن إدماج هذه المفاهيم في المناهج الجامعية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي.

الجدير ذكره أن مركز حقوق الإنسان وقياس الرأي بجامعة صنعاء قد تأسس في عام 2007م كمؤسسة علمية رائدة لدعم جهود الدولة في مجال حقوق الإنسان من قبل جامعة صنعاء فضلاً عن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين أوساط الطلاب من خلال الدورات التدريبية والورش والندوات وكذلك رصد آراء الرأي العام تجاه مجمل القضايا الراهنة الاجتماعية والاقتصادية السياسية وإيصالها إلى متخذي القرار لمساعدتهم في بناء خططهم واتخاذ قراراتهم ويسعى إلى إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات.